

تحليل تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر دراسة قياسية 1996-2013

د. صفح صادق

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة معسكر

الملخص:

المباشرة، أم يعتبر عائقا أمام تدفق تلك الاستثمارات نحو الجزائر.

1. تعريف الحكم الراشد:

يشير الحكم الراشد وفقا لمنهج مركز بحوث ودراسات البنك الدولي إلى كل من المؤسسات والأساليب والإجراءات التي من خلالها تمارس السلطة بالدولة مهامها في إطار من الشفافية والمصادقية والمساءلة، والتي يمكن التعبير عنها بالمؤشرات الستة التالية: الديمقراطية (أو الاستجابة لمطالب الأفراد والمساءلة)، والاستقرار السياسي وعدم وجود العنف، وفعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة، وكفاءة جودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، وعدم انتشار الفساد أو مدى مكافحته، وأخيرا مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعم للحقوق والملكيات¹

في حين يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم الراشد من الآليات والمؤسسات والعمليات التي يتمكن من خلالها المواطنون والمجموعات من التعبير عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون تسوية خلافاتهم². بينما يرى صندوق النقد الدولي (FMI) أن الحكم الراشد أصبح ضرورة في جميع المجالات بما يتضمّن من سيادة للقانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتعامل مع قضايا الفساد، وذلك لتكوين الإطار الملائم الذي يمكن الاقتصاديات من تحقيق النمو والازدهار³.

نظرا للأهمية التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر لما يلعبه من دور في رفع النمو ودفع عجلة التنمية، سارعت مختلف الهيئات الوطنية، الإقليمية والدولية إلى البحث في مختلف العوامل المستجدة التي أصبحت تؤثر على المناخ الاستثماري، ومنها ما أصبح يعرف في المصطلحات المعاصرة بالحكم الراشد.

يهدف هذا البحث إلى قياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن كل من الاستقرار السياسي ودور القانون يلعبان دورا إيجابيا، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبيا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، الحكم الراشد

تمهيد:

ركزت الجهود الدولية في الآونة الأخيرة على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل للمخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يساهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية في الاقتصاد المضيف. تبعا لذلك سحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير مستوى الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كان مستوى الحكم الراشد في الجزائر يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية

¹ محمد زين الدين، الحكامة مقارنة أبستمولوجيا في المفهوم، مجلة أفاق، العدد 34، 2007، ص 44

² François-Xavier Merrien, De la gouvernance et des États providences contemporains, Revue internationale des sciences sociales, N 155, 1998, p 61.

³ أحمد جاسم محمد، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19 سنة 2011، ص 72

واستقلالية وسائل الإعلام، والتي تعد بمثابة أداة هامة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية. كما تعكس الديمقراطية مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والسعي اتجاه تحقيق الصالح العام لجميع أفراد المجتمع.

4.2. دور القانون ومصادقيته

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك الدولي مدى وجود نظام تشريعي وقانوني مدعم للحقوق والملكيات، باعتباره شرطاً أساسياً للكفاءة المؤسسية للدولة، والذي يشير إلى مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفعيل العلاقات فيما بينهما. حيث يقيس المؤشر مدى وجود قوانين وقواعد بالمجتمع تمنح الأفراد والشركات الثقة في التعامل وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية، ويتضمن أيضاً مدى انتشار الجرائم والسرقات والتي تمثل عائقاً أمام ممارسة النشاط الاستثماري، ومدى كفاءة وفعالية القضاء، وتنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل الخاصة والحكومية. وعدم تحيز القضاء واستقلاله عن الضغوط السياسية، هذا إلى جانب حماية حقوق الملكية الفكرية. كما يؤكد هذا المؤشر أيضاً على أن جودة المناخ الاستثماري بالدولة يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصادقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.⁴

5.2. نوعية اللوائح والإجراءات التنظيمية

تشير جودة اللوائح والتنظيمات وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي إلى مدى قدرة الدولة على اختيار وتنفيذ سياساتها بكفاءة وعدم وجود فجوة في الواقع ما بين اللوائح والنظم وتنفيذها. حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الدولة، والتي تقاس بمدى الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات المعقدة للنشاط الاقتصادي محلياً وخارجياً سواء تلك المتعلقة بالتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الائتمان. والتي تسمى بالسياسات غير الصديقة للسوق، ومن أمثلة ذلك الرقابة على الأسعار، والملكية العامة للبنوك، والتحكم في تخصيص الائتمان للقطاع الخاص، واللوائح المنظمة لسوق العمل من حيث الأجور وقوانين وضمانات العمل، وتحديد مجالات الإنتاج، واللوائح المتعلقة بتأسيس المشاريع الجديدة، والقيود

2. مؤشرات الحكم الرشيد

تتعدد معايير ومؤشرات الحكم الرشيد، باختلاف توجهات الهيئات والمنظمات الدولية التي وضعتها، وعلى العموم فإن كل هذه المعايير على تنوعها تأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، ولقد قام مركز بحوث ودراسات البنك الدولي بتضمين الحكم الرشيد في ستة مؤشرات أساسية لقياس جودته نذكرها فيما يلي:

1.2. مكافحة الفساد:

يشير الفساد إلى مدى وجود مدفوعات إضافية، غير رسمية، يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات، لتسهيل وتخفيف حدة وتباطؤ الإجراءات. يقيس هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوى ما بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة¹. ويتم تكوين هذا المؤشر بالاعتماد على المسوح التي تجريها تسعة مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة في ذلك الشأن، تتضمن أسئلة تتعلق بمدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية، يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد والشركات نظير أية معاملات مع هذا الجهاز².

2.2. الاستقرار السياسي وغياب العنف:

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك الدولي الاستقرار السياسي بمدى الاستقرار في السلطات الحاكمة، وهل يتم تغييرها باستمرار، وهل هذا التغيير يتم باستخدام وسائل غير مرتبطة بدستور الدولة، وتتميز باستخدام العنف والإرهاب³. ويعتمد هذا المؤشر على فكرة أساسية مفادها أن جودة الحكم الرشيد بالدولة مرتبطة بمدى خضوع السلطات الحاكمة للتغيير المستمر باستخدام وسائل العنف، والتي ليس فقط لها تأثيراً سلبياً مباشراً على استمرارية السياسات ومدى مصادقيتها، ولكن أيضاً تحد من قدرة المواطنين على الاختيار بصورة تدريجية ومنظمة لمن يمثلهم

3.2. الديمقراطية (التصويت والمساءلة)

تعرف الديمقراطية وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي بمدى النزاهة والكفاءة في العملية السياسية، وما تتضمنه من حماية للحريات المدنية والحقوق السياسية، الأمر الذي يتمتع معه أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في اختيار السلطات أو الهيئات الحاكمة. هذا إلى جانب حرية

¹Transparency international, corruption perception index report 2006, pp 1-12

² Johann Graf Lambsdorff, The Methodology of The, TI, Corruption Perceptions Index, 2005, Transparency International and University of Passau, 2005.

³ Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, GovernanceMatters III, GovernanceIndicators, World Bank, Policy ResearchDepartment, Working Paper, 2004, p3

⁴ خالد بن عبد الرحمن عبد العزيز المشعل، الحوكمة الاقتصادية (المفاهيم والأساسيات)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 211، جامعة المنصورة، 2010، ص48

دراسة (Ivar.K,Espen.V,2004) والتي حاولت التعرف على دور الحكم الراشد في تحسين المناخ الاستثماري في دول الكاريبي بالإضافة إلى باقي المتغيرات التقليدية الأخرى الحاكمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وركزت على مدى اهتمام صانع السياسة بهذه الدول على الاهتمام بقضايا الحكم الراشد لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية كل من مصادقية ودور القانون وجودة وسهولة التنظيمات والاستقرار السياسي في الدولة المضيفة في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا إلى جانب أهمية الإصلاحات السياسية في التقليل من الخطر السياسي، الأمر الذي يترتب عليه توفر الثقة والأمان للاستثمار الأجنبي المباشر.³

دراسة (Stevan.G,David.S,2003) في المرحلة الثانية من دراستهم الأولى، والتي كانت تهدف إلى التعرف على العوامل الحاكمة لحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية، ولقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأداء الجيد للجهاز الحكومي يعد من أهم محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية، وبصفة خاصة العوامل المرتبطة بمكافحة الفساد، الديمقراطية، البيروقراطية وكذلك جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحرير الأسواق، هذا إلى جانب أهمية حجم الاقتصاد المضيف ومدى استقرار السياسات بالإضافة إلى أهمية أنظمة سعر الصرف الثابتة لارتباطها باستقرار العملة.⁴

دراسة (Elizabeth.A,2003)، حيث حاولت هذه الدراسة اختبار أثر الخطر السياسي والجودة المؤسسية للدولة ومدى الاستقرار السياسي واستقرار السياسات الاقتصادية الكلية، هذا إلى جانب جودة اللوائح والتنظيمات في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول إفريقيا وذلك في الفترة الممتدة من 1984-2000 لعينة مكونة من 22 دولة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا تتمثل في تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية إلى جانب الاستقرار السياسي وأيضاً الكفاءة المؤسسية وما تتضمنه من مدى وجود نظام قانوني وقضائي وتشريعي مدعم للحقوق

التعريفية وغير التعريفية وتأثيرها السلبي على التجارة الدولية، والقيود على الاستثمارات الأجنبية.¹

6.2.فعالية الحكومة

تشير نوعية البيروقراطية الحكومية وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي، إلى مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياساتها وأداء خدماتها العامة بكفاءة، ويعتمد على درجة الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بدون التعرض لأي ضغوط سياسية، يضاف إلى ذلك مدى شفافية ومصادقية الحكومة في الإفصاح والإعلان عن سياساتها، وأيضاً الوقت الذي يتم تضييعه في ظل البيروقراطية، والتي تعتبر من أهم معوقات النشاط الاقتصادي، ومدى كفاءة العاملين في الجهاز الإداري الحكومي، والقيود واللوائح الإدارية الحكومية، والجوانب المرتبطة بالمتطلبات الإدارية لتأسيس المشروعات الجديدة، أو الحصول على الموافقات أو الإجراءات اللازمة للدخول لمجال عمل معين وفقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها. ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المؤشر في تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة للحكومة لكي تتمكن من صياغة وتنفيذ سياساتها وقراراتها بفعالية، وأيضاً تقديم السلع أو الخدمات العامة بكفاءة.

3.العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي من خلال الدراسات السابقة:

دراسة (Stevan.G,David.S,2002) والتي حاولت التعرف على دور البنية الأساسية للحكم الراشد في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ركزت هذه الدراسة على أهمية البنية السياسية والمؤسسية باعتبارهما أهم عناصر البنية الأساسية للحكم الراشد، ودورها في تحسين جودة المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى أثر الأشكال الأخرى للبنية الأساسية متضمنة في الجوانب المرتبطة بتنمية الموارد البشرية وقضايا البيئة. ولقد خلصت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي للدولة يتحدد بمجموعة من العوامل الخاصة ببنيتها السياسية والمؤسسية والقانونية فيما يعرف بالبنية الأساسية للحكم الراشد، وقد أكدت نتائج الدراسة أن الحكم الراشد ومكوناتها الأساسية خاصة جودة اللوائح والتنظيمات، والتي تتميز بالشفافية وتشجع على المنافسة وأيضاً البيروقراطية تعد من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبصفة خاصة في الدول النامية.²

مقارنة، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة 6 أكتوبر، 27-26 نوفمبر 2006، ص71

³Nathan M, Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporation, PoliticalRegimes and Inflows of Foreign Direct Investment, Journal of International Organization, No, 57, 2003, p124

⁴كاميليا عبد الحليم، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد 29، 2011، ص69

¹ Daniel Kaufmann, AartKraay and Massimo Mastruzzi, GovernanceMatters III, op cit, p3

² عادل محمد المهدي، ونيفين محمد طريح، الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم متغير، دراسة تطبيقية

تتميز به من خصائص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية، وذلك في ضوء التعرف على مدى تأثير دور القانون والقيود التنظيمية في ظل الديمقراطية على هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب مدى قدرة المؤسسات الديمقراطية على منح الحوافز المالية والضريبية لجذب هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب السياسات المرتبطة بهذه المؤسسات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير المشروعة، خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الزيادة في مستوى الديمقراطية بنقطة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بحوالي 88 مليون دولار، وقد يعود ذلك إلى أن الديمقراطية قد تعد قيودا أمام السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في السوق، أو عائقا أمام منح هذه الشركات حوافز مالية بما يدعم وضعها التنافسي في السوق ويضر بالاستثمارات المحلية.

دراسة (Matthias.B,2004) والتي كانت تهدف إلى اختبار علاقة الشركات متعددة بالحقوق المدنية والحقوق السياسية للأفراد بالاقتصاد المضيف، وهل تعد الديمقراطية من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للديمقراطية في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية⁴.

4. الدراسة القياسية:

سنحاول في هذا القسم من البحث بناء نموذج اقتصادي قياسي من أجل معرفة مدى تأثير متغيرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

1.4. صياغة النموذج وتقدير معلماته:

تتمثل صياغة النموذج في تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، والتي تتمثل في:

- المتغير التابع: ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، والذي يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات منها صافي تدفقاته الإجمالية، أو نسبة تلك التدفقات إلى

والممتلكات وعدم انتشار الفساد الإداري والسياسي)، هذا إلى جانب أهمية جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحسين المناخ الاستثماري من خلال عدم وجود قيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض معدلات الضرائب على الأرباح، والسماح بتحويل الأرباح إلى الخارج وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل¹.

دراسة (Andreas.J,2004) والتي كانت تهدف إلى اختبار مدى تأثير الفساد الإداري والذي يعود إلى انتشار البيروقراطية، وضعف الكفاءة المؤسسية للدولة في ظل اقتصاد السوق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن انتشار الفساد بالدول المضيفة يمارس تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نظرا لما يترتب عليه من زيادة حالة عدم التأكد بشأن المدفوعات أو تكاليف المعاملات المرتبطة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار بهذه الدول².

دراسة (Matthias.B,Carsten.H,2005) كانت تهدف إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الخطر السياسي والذي يعود إلى عدم الكفاءة المؤسسية، على القدرة التنافسية للدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حالة عدم التأكد المرتبطة بجودة الكفاءة المؤسسية للدولة تؤثر تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الديمقراطية فتؤثر عليها تأثيرا إيجابيا نظرا لما تتضمنه من حماية للحقوق والملكيات وبالتالي التقليل من المخاطر السياسية بالدول المضيفة، كما أشارت الدراسة إلى أن المكونات الخاصة بمؤشر الخطر السياسي ترتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة المؤسسية للدولة، حيث أن البيروقراطية ترتبط بمدى قوة مؤسسات الدولة، وكذلك دور القانون ومصاديقته في تنفيذ الأحكام وما يرتبط به من تخفيض لمستويات الفساد بالدول المضيفة، إضافة إلى ذلك، فإن هذه المكونات الخاصة بالكفاءة المؤسسية تعتبر أيضا مؤشرات لجودة الحكم الراشد³.

دراسة (Quan.Li,Adam.R,2003) كانت هذه الدراسة تهدف إلى اختبار مدى تأثير المؤسسات الديمقراطية وما

¹ Elizabeth Asiedu, Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa, Absolute Progress But Relative Decline, Department Economics, University of Kansas, Journal of Development Policy Review, 2003. P 213

² Andreas Johnson, Bureaucratic Corruption, MNEs and FDI, Jonkoping International Business School, Sweden, 2004, p92

³ بوروش محمد، الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات، مجلة الدولية، العدد 3، جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط، 2007، ص154

⁴ Mohsin Habib and Leon Zurawicki, Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Vol 33, N 2, 2002, p 211

% سواء في ما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (8 eviews).

2.4. نتائج التقدير

الجدول 1: نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	18.64799	1.558528	11.96513	0.0000
PS	1.089960	0.295501	3.688519	0.0042
RL	1.451508	0.649663	2.234246	0.0495
RQ	-0.621603	0.228549	-2.719777	0.0216
VA	-2.432980	0.885856	-2.746475	0.0206
GE	0.786436	0.885856	0.949141	0.3649
CC	0.404159	0.399753	1.011021	0.3358
R ² = 0.918674		F=18.82706	DW=2.298034	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات eviews

معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

$$IDE = 18.64799 + 1.089960 \cdot PS + 1.451508 \cdot RL - 0.621603 \cdot RQ - 2.432980 \cdot VA + 0.786436 \cdot GE + 0.4041582 \cdot CC$$

- بالنسبة لمعامل الثابت a_0 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_1 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل دور القانون ومصاديقته a_2 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي فإن دور القانون يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل نوعية الإجراءات التنظيمية a_3 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي فإن نوعية الإجراءات التنظيمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج المحلي الإجمالي، أو معدل تطور تلك التدفقات، وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على معدل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:

- مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛
- مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛
- مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛
- مؤشر دور القانون ومصاديقته (RL)؛
- مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛
- مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA).

تم الاعتماد على إحصائيات قاعدة بيانات تطور المتغيرات IDE, CC, PS, GE, RL, RQ, VA، التي تتميز بخاصية الاستقرار، وعليه تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات المختلفة للحكم الراشد.

بعد التعرف على المتغيرات التي يتكون منها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة يكون كما يلي:

$$IDE = a_0 + a_1 PS + a_2 RL + a_3 RQ + a_4 VA + a_5 GE + a_6 CC + \mu$$

حيث a_0 تمثل الثابت، و μ يمثل حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج ليعوض باقي المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج.

يتم تقدير معلمات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي تعد من أفضل الطرق من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية القياسية والأكثر استعمالاً في العلوم الاجتماعية على وجه العموم، نظراً لكونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن. كما سنعتمد علمياً معنوية 5

دراسة³ Mathias Busse, Carsten Hefeker (2004) إلى الدور الإيجابي والمعنوي للاستقرار السياسي في تدعيم القدرة التنافسية لدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويمكن تفسير ذلك، بأن الاستقرار السياسي ينجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة، الأمر الذي يولد الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني نتيجة ما يوفره من إمكانية التنبؤ بالسياسات الحكومية، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجئة للحكومات، وما يرتبط بها من تغير في الاستراتيجيات والسياسات العامة للدولة.

كما نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر دور القانون وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر دور القانون ومصادقته بـ 1 %، تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بـ 1.45 %، ويتوافق لك مع دراسة⁴ John Hewko (2003)، والتي توصل فيها إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين دور القانون والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، حيث يعتبر واحد من أهم العوامل المؤثرة في تلك التدفقات، كما يتوافق ذلك أيضا مع دراسة كل من⁵ Elizabeth Asiedu و Ricardo (2003) و⁶ H, Edouardo F (2000) واللذين توصلتا إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لدور القانون ومصادقته على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية على الترتيب.

ويمكن تفسير ذلك، بالمساهمة الإيجابية للإصلاحات التشريعية والقضائية التي اعتمدتها الجزائر في التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيما يتعلق بنزع الملكية والتأمين وفسخ العقود، وكذا اطمئنان المستثمر الأجنبي للقوانين التي تحفظ وتدعم الحقوق والملكيات، وتضمن الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع، الأمر الذي أعطى الثقة وقلل من حالة عدم التأكد المرتبطة بالمعاملات في الاقتصاد الجزائري.

- بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) a_4 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي فإن الديمقراطية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة a_5 ، نلاحظ أن $prob > 0.05$ ، وبالتالي فإن فعالية الحكومة لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_6 ، نلاحظ أن $prob > 0.05$ ، وبالتالي فإن مكافحة الفساد لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أما بالنسبة للقيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.9186$ فتعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 91.86 % من التغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 8.14 %، تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ .

من خلال ما سبق لاحظنا أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، وهذه يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف مؤشرات الحكم الراشد.

3.4. التفسير الاقتصادي للنتائج:

نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي بـ 1 %، تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.08 %، واتجاه العلاقة يتوافق مع دراسة Osman Suliman (2005)¹، والتي تتعلق بكفاءة الإدارة المؤسسية للدولة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث توصل إلى أن الاستقرار الحكومي والسياسي يعد من أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، كما يتوافق ذلك أيضا مع دراسة كل من² Elizabeth Asiedu (2003) التي توصلت إلى أن عدم وجود استقرار سياسي أثر سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا، كما خلصت كذلك

³Ivar Kolstad&EspenVillanger, Determinants of Foreign Direct Investment In Services, Chr, Michelsen Institute DevelopmentStudies and HumanRights, CMI WorkingPapers, 2004, p45

⁴Quan Li, Adam Resnick, Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries, International Organization journal, 57, 2003, p172

⁵ Elizabeth Asiedu, op cit, p213

⁶Nathan M, Jensen, op cit, p73

¹Mohssinhabib, op cit, p69

² Elizabeth Asiedu, op cit, p213

نحو الجزائر، أي أن مستوى الفساد في الجزائر لا يؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة Mathias Busse, Carsten Hefeker² (2004)، والتي توصلت إلى عدم معنوية مستوى الفساد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية.

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث بالقياس والتحليل لتأثير مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحكم الراشد في معظمها لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

حيث بينت الدراسة أن كل من الاستقرار السياسي، دور القانون ومصادقيته يساهمان إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى العكس من ذلك، فقد تولت الدراسة إلى أن كل من مستوى الديمقراطية ونوعية الإجراءات التنظيمية الممثلة في البيروقراطية، يؤثران سلبا على تدفق تلك الاستثمارات، وأخيرا فقد أوضحت الدراسة أن كل من مستوى الفساد وفعالية الحكومة ليس لهما أي تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

المراجع:

1. احمد جاسم محمد، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19 سنة 2011.
2. بوروش محمد، الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات، مجلة الدولية، العدد 3، جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط، 2007
3. عادل محمد المهدي، ونيفين محمد طريح، الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم متغير، دراسة تطبيقية مقارنة، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة 6 أكتوبر، 27، 26 نوفمبر 2006
4. كاميليا عبد الحليم، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد 29، 2011،
5. خالد بن عبد الرحمن عبد العزيز المشعل، الحوكمة الاقتصادية (المفاهيم والأساسيات)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 211، جامعة المنصورة، 2010
6. محمد زين الدين، الحكامة مقارنة أبستمولوجيا في المفهوم، مجلة آفاق، العدد 34، 2007
7. Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III,
8. Daniel Kaufmann, op cit

أما فيما يتعلق بنوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية)، فقد أوضحت الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين مستوى البيروقراطية والاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في البيروقراطية بـ 1 %، تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بـ 0.62 %، ونتائج هذه الدراسة تتوافق مع دراسة (Jacque M, Olivier L (2002)، والتي توصلت على أن تعقد الإجراءات الإدارية والإفراط فيها لاسيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب، والإجراءات المنظمة لامتلاك الأراضي وتراخيص التصدير والاستيراد، كلها إجراءات تؤثر سلبا وتعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية.

كذلك نلاحظ وجود علاقة معنوية سلبية بين مؤشر الديمقراطية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر الديمقراطية بـ 1 %، تؤدي إلى انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بـ 2.43 %، ويتوافق ذلك مع دراسة¹ (Quan Li (2003)، والتي تتعلق باختبار مدى تأثير المؤسسات الديمقراطية وما تتميز به من خصائص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، حيث توصلت إلى التأثير السلبي والمعنوي للديمقراطية، أي أن مستوى الديمقراطية في تلك الدول يؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات الديمقراطية تمنع الشركات متعددة الجنسيات من الحصول على وضع احتكاري في السوق المحلي، كما تمنعها من الحصول على مزايا تمويلية تزيد من قدرتها التنافسية مما يلحق ضررا بالاستثمارات المحلية.

وبالمقابل فقد أوضحت الدراسة عدم معنوية العلاقة بين فعالية الحكومة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، أي أن فعالية الحكومة ليس لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة Hans Christiansen (2004)، والتي توصلت إلى عدم أهمية فعالية الحكومة في التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر الفساد، فقد بينت الدراسة عدم معنويته في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

²Ivar Kolstad&Espan Villanger, op cit, p47

¹Quan Li, Adam Resnick, op. cit, p175

9. Elizabeth Asiedu, Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa, Absolute Progress But Relative Decline, Department Economics, University of Kansas, Journal of Development Policy Review, 2003
10. François-Xavier Merrien, De la gouvernance et des États providences contemporains, Revue internationale des sciences sociales, N 155, 1998
11. Governance Indicators, World Bank, Policy Research Department, Working Paper, 2004
12. Ivar Kolstad&EspenVillanger, Determinants of Foreign Direct Investment In Services, Chr, Michelsen Institute DevelopmentStudies and HumanRights, CMI WorkingPapers, 2004, p45
13. Johann Graf Lambsdorff, The Methodology of The, TI, Corruption Perceptions
14. Mohsin Habib and LeonZurawicki, Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Vol 33, N 2, 2002
15. Nathan M, Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporation, PoliticalRegimes and Inflows of Foreign Direct Investment, Journal of International Organization, No, 57, 2003,
16. Quan Li, Adam Resnick, Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries, International Organization journal, 57, 2003
17. Transparency international, corruption perception index report 2006